

Distr.: General
24 January 2017
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	لمحة سريعة عن الإقليم
٤	أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٦	ثانيا - الميزانية
٦	ثالثا - الأحوال الاقتصادية
٦	ألف - لمحة عامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الدولة القائمة بالإدارة قد أحالت هذه المعلومات في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

060217 020217 17-01090 (A)



٦	 الخدمات المالية	باء -
٧	 السياحة	جيم -
٧	 الزراعة ومصائد الأسماك	دال -
٨	 الاتصالات والبنية التحتية	هاء -
٩	 الأحوال الاجتماعية	رابعاً -
٩	 العمل والمهجرة	ألف -
١٠	 التعليم	باء -
١٠	 الصحة العامة	جيم -
١١	 الجريمة والسلامة العامة	دال -
١١	 حقوق الإنسان	هاء -
١٢	 البيئة	خامساً -
١٣	 العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادساً -
١٤	 مركز الإقليم في المستقبل	سابعاً -
١٤	 موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٤	 موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٥	 الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة	ثامناً -

لمحة سريعة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن البريطانية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون إس. دنكان (آب/أغسطس ٢٠١٤).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد نحو ١٠٠ كلم إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد ٢٥ كلم من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة ٦٠ من الجزر والجزيرات وجزيرات الشعاب المرجانية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلًا. ومن بين جزر الإقليم هذه هناك عشرون جزيرة مأهولة. أما الجزر الرئيسية فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنغادا، وخوست فان دايك.

مساحة اليابسة: ١٥٣ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١١٧ ٨٠ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ٢٨ ٢٠٠ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠)، بينهم ٣٩ في المائة من المواطنين، أو "أبناء الإقليم". أما الأغلبية العظمى من السكان "غير أبناء الإقليم" فهم من بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية، وأوروبا.

متوسط العمر المتوقع: ٧٦,٥ سنة (الرجال: ٧٢,٩ سنة؛ النساء: ٨٠,٨ سنة) (تقديرات عام ٢٠١٥).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون، تقع في جزيرة تورتولا، كبرى الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ وحزب جزر فرجن.

الانتخابات: أُجريت آخر مرة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛ القادمة: من المقرر إجراؤها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب واحد يضم ١٥ عضواً.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣١ ٣٠٠ دولار (تقديرات عام ٢٠١٣).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٢,٨ في المائة (تعداد عام ٢٠١٤).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لحة تاريخية: كان الأراواك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهم من الشعوب الأصلية في المنطقة. أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام ١٦٤٨. وفي عام ١٦٦٦، بسط مزارعون بريطانيون سيطرتهم على الجزر وحصل الإقليم على مركز المستعمرة البريطانية.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - وفقا لمرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام ٢٠٠٧، يُعيّن التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات شتى منها الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، وتحديد شروط وأحكام الخدمة للأشخاص العاملين في الخدمة العامة، وإدارة المحاكم. ففي بعض مجالات الشؤون الخارجية التي تتصل بمسائل معينة تدرج ضمن الحقائق الوزارية، ينص الدستور على أن تكون لحكومة الإقليم مسؤولية مفوضة. وتحفظ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بسلطات مخصصة لسن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع جزر فرجن البريطانية بصلاحيات التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها المسائل المتعلقة بقطاع الخدمات المالية الخارجية.

٢ - وينص دستور ٢٠٠٧ على العمل بحكومة ذات طابع وزاري أكثر تنظيما من الناحية الرسمية فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية. ويتألف مجلس الوزراء من الحاكم؛ ورئيس الوزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين محليا لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويتولى الحاكم رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء ولكن لا يحق له التصويت. وتقوم اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء، بالاتفاق على جدول الأعمال. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و ١٣ عضوا منتخبا - ٩ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و ٤ أعضاء يمثلون الإقليم ككل.

٣ - والانتخابات العامة يقرّ الدستور أن تُجرى مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن ١٨ سنة وأن تكون لهم صفة "ابن الإقليم". وتمنح هذه الصفة صاحبها الحق في العمل من دون تصريح وحق التصويت. وعلى المستوى العملي، يجب على الشخص أن يقيم بصورة متواصلة في الإقليم مدة ٢٠ سنة قبل أن يحق له طلب الحصول على الإقامة الدائمة، وعلى صفة ابن الإقليم في وقت لاحق. وفي الانتخابات العامة التي أجريت في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، فاز الحزب الديمقراطي الوطني الحاكم، بقيادة رئيس الوزراء دانيال أورلاندو سميث، مجدداً بالأغلبية، بما عدده ١١ من ١٣ مقعداً، بينما فاز حزب جزر فرجن بالمقاعد المتبقية.

٤ - ويضم قانون جزر فرجن البريطانية القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تسنها إما الهيئة التشريعية للإقليم وإما المملكة المتحدة نيابة عن الإقليم. وتُدير شؤون القضاء المحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي ومقرها سانت لوسيا، وتضم محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. وتوجد هناك محكمة صلح ابتدائية تبت في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ويوجد ثلاثة قضاة مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنوياً، تتألف من رئيس قضاة المحكمة واثنتين من قضاة الاستئناف. ومجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هو محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية "لمواطني الأقاليم البريطانية ما وراء البحار".

٥ - وقد ذكر ممثل جزر فرجن البريطانية في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في كيتو من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أن موقف الإقليم هو الإبقاء على علاقته الحالية مع الدولة القائمة بالإدارة، القائمة على أساس الاحترام المتبادل والشراكة المسؤولة، في الوقت الذي يواصل الإقليم نموه. علاوةً على ذلك، وأثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في كيتو من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، قال ممثل جزر فرجن البريطانية إن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ينبغي، في رأيه، أن تضع أهدافاً محددة قابلة للتطبيق، مع مراعاة خصوصيات كل إقليم، من أجل مواصلة النهوض بعملية إنهاء الاستعمار في جميع الأقاليم.

ثانياً - الميزانية

٦ - تمتد السنة المالية لحكومة جزر فرجن البريطانية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ووفقاً لما جاء في معلومات قدمتها السلطة القائمة بالإدارة فإن النفقات التقديرية للإقليم لعام ٢٠١٥ بلغت نحو ٣٢٢,١٦ مليون دولار، مع إيرادات تقديرية قدرها ٣١٧,٦٢ مليون دولار. ووفقاً لما جاء في خطاب الميزانية لعام ٢٠١٦ المقدم في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، فإن إيرادات عام ٢٠١٦ من المتوقع أن تبلغ ٣٣١ مليون دولار تقريباً، وأن يبلغ مجموع النفقات المتكررة نحو ٢٨٧ مليون دولار وأن تبلغ النفقات الرأسمالية ٤٢ مليون دولار تقريباً.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٧ - الركيزتان الأساسيتان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والخدمات المالية الخارجية. ووفقاً ما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤ بلغ ٩٣٣,٧٧ مليون دولار، وهو ما يدل على نمو بنسبة ٤,١ في المائة، مقارنةً بأرقام ٢٠١٣ بمقدار ٨٩٧,٣٣ مليون دولار. ووفقاً لما ورد في الخطة المالية المتوسطة الأجل لحكومة الإقليم للأعوام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، سجل اقتصاد الإقليم مجدداً نمواً إيجابياً في عام ٢٠١٣ قاده نمو في كل من قطاعات الفنادق والمطاعم، وتجارة الجملة والتجزئة، والعقارات، والتأجير والأنشطة التجارية.

باء - الخدمات المالية

٨ - في عام ٢٠١٥، شكلت الخدمات المالية نحو ثلث إجمالي النشاط الاقتصادي في الإقليم كما هي عليه الحال منذ عام ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، ظلّت الإيرادات المتأتية من الخدمات المالية على حالها في عام ٢٠١٤ دون تغيير حيث كان قدرها ٢٠٧,٩ ملايين دولار، منها مبلغ ٢٠٠ مليون دولار مستمد من عمليات تسجيل وإعادة تسجيل الشركات، رغم أن عدد الشركات المسجلة في عام ٢٠١٤ انخفض بنسبة ٤,٧ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٣.

٩ - وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٦، بلغ عدد الشركات المسجلة في جزر فرجن البريطانية ٢٢٣ ١٦ شركة، مقارنةً بعدد ما سُجِّل منها خلال نفس الفترة

في ٢٠١٥ وقدره ٤١٣ ٢٣ شركة، أي بانخفاض نسبته ٣٠ في المائة تقريبا. وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد الشركات المسجلة في الإقليم نحو ٤٥ ٠٠٠ شركة.

١٠ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعادت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة تأكيد عزمها المتبادل على مواصلة مكافحة الفساد والاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وزيادة تعزيز الشفافية والتعاون في مجال إنفاذ القانون في سياق الخدمات المالية. وأعادت أيضا تأكيد التزامها المشترك بتوفير القيادة اللازمة للتقيد بتاريخ حزيران/يونيه ٢٠١٧ كموعده نهائي لتنفيذ ترتيبات جديدة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية للشركات المسجلة في نطاق ولاياتها القضائية ومواصلة التعاون بأقصى قدر ممكن في مجال إنفاذ القانون قبل حلول ذلك التاريخ.

١١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت جزر فرجن البريطانية ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات المتصلة بالملكية النفعية، وهو ترتيب من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧ وسيتيح لسلطات إنفاذ القانون الاطلاع في زمن شبه حقيقي على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية للشركات والكيانات القانونية المسجلة في نطاق الولايات القضائية لكل من تلك السلطات.

جيم - السياحة

١٢ - في عام ٢٠١٥، زار أكثر من ٩٢٢ ٠٠٠ سائح الإقليم، منهم ٥١٦ ٠٠٠ زائر على متن سفن الرحلات السياحية، و ٣٩٣ ٠٠٠ زائر باتوا ليلة واحدة و نحو ١٣ ٠٠٠ زائر ليوم واحد. علاوة على ذلك، في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٦ سُجِّل وصول ما مجموعه ٨٢١ ٠٩٩ شخص، منهم أكثر من ٣١٥ ٠٠٠ شخص من زوار المبيت ليلة واحدة و ٤٩١ ٠٠٠ زائر من سفن الرحلات السياحية.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٣ - ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن نصيب الزراعة وصيد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم بلغ حوالي ١,٤٥ في المائة في ٢٠١٤. وتلبي معظم الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة قرابة ٨٠٠ هكتار وخُصصت ٤ ٠٠٠ هكتار أخرى من الأراضي للمراعي. وتمثل الفواكه والخضروات المحاصيل الرئيسية، وإنتاجهما يُوجّه للاستهلاك المحلي والتصدير على السواء. وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد في جزر فرجن البريطانية.

١٤ - وفي الإقليم، يحكم قانون مصائد الأسماك لعام ١٩٩٧ وأنظمة مصائد الأسماك لعام ٢٠٠٣ المصائد التجارية والترفيهية الصغيرة الحجم التي تغذي السوق المحلية بشكل رئيسي.

هاء - الاتصالات والبنية التحتية

١٥ - في جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة طولها أكثر من ٢٠٠ كم. وتواصل الحكومة تحسين البنية التحتية للطرق وتوسيع شبكة الطرق.

١٦ - وتوجد في الجزء ثلاثة مطارات دولية، منها المطار الدولي الرئيسي ومطار تيرانس ب. ليتسوم (Terrance B. Lettsome) الدولي في جزيرة بيف. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلن أن الرحلات المباشرة بين الإقليم والبر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، سيُشرع فيها في أوائل عام ٢٠١٧. ويُقدّر أن تبلغ تكلفة المشروع، الذي يُنفذ في إطار شراكة بين حكومة الإقليم والخطوط الجوية لجزر فرجن البريطانية، ما قدره ٧ ملايين دولار على مدى ثلاث سنوات. إضافةً إلى ذلك، تعتزم حكومة الإقليم تمديد المدرج في مطار تيرانس ت. ليتسوم الدولي ليستوعب طائرات أكبر للرحلات القارية المباشرة. وتعمل خدمات الشحن المباشر بالسفن انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. وفي رود تاون مرفأً أنشئ في منطقة عميقة المياه. وهناك عبّارات تقدم خدمات للنقل المنتظم بين تورتولا وبعض الجزر الأخرى وبينها وبين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٧ - وأشغال توسيع رصيف سفن الرحلات في تورتولا، إلى جانب تطوير الجهة البرية الذي كان بدأ في عام ٢٠١٤، اكتملت في أوائل عام ٢٠١٦ وصدر تكليف بتوفير الخدمات في آذار/مارس ٢٠١٦. وبلغت التكلفة الإجمالية المقدّرة لإنجاز المشروع ٨٢ مليون دولار تقريباً.

١٨ - وينظم التخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية قانون التخطيط العمراني لعام ٢٠٠٤، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم.

١٩ - وتفيد التقارير أن تورتولا هي الجزيرة الوحيدة في الإقليم التي تحوي شبكة عامة للصرف الصحي، وإن كانت لا تغطي الجزيرة برمتها. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فرغم بدء العمل بتقنية إزالة ملوحة المياه في الثمانينات، فإن نظام المياه الشرب

لا بد من تطويره ليلبي احتياجات الجزر، وفي عام ٢٠١٥، واصلت حكومة الإقليم تحسين شبكتي المياه العامة والصرف الصحي في الإقليم.

٢٠ - وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض، بما فيها خدمات الإنترنت، متاحة في جميع أنحاء الإقليم. فهناك ثلاثة من مقدمي الخدمات الرئيسيين، يخضعون لنظام تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية المنشأ في عام ٢٠٠٦.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل والهجرة

٢١ - جاء في إحصاءات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة أن سكان الإقليم من القوة العامة بلغ عددهم ٦٥٧ ١٩ شخصاً في عام ٢٠١٥، تجاوزت نسبة العمال الأجانب منهم ٦٠ في المائة. ومعظم فرص العمل موجودة في جزيرتي تورتولا وفرجن غوردا، حيث توجد ٨٥,١ و ١٠,٨ في المائة، على التوالي، من مجموع فرص العمل.

٢٢ - أما أرباب العمل الرئيسيون فهم حكومة الإقليم (٢١,٣ في المائة)، فال فنادق والمطاعم (١٦,٨ في المائة) ثم العقارات والتأجير والأنشطة التجارية (١٦,٣ في المائة). وبلغ متوسط دخل الموظف في الإقليم ٩٣٨,١٦ دولاراً في عام ٢٠١٥.

٢٣ - ووفقاً لما ذكرته السلطة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع معدل البطالة ما نسبته ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، وهي نسبة ما زالت ثابتة منذ عام ٢٠١٠. كما لا تزال مبادرة الحكومة لخدمات توظيف الشباب جارية ويتواصل من خلالها بذل الجهود لتسجيل الشباب العاطلين عن العمل وتوفير التدريب الأساسي لشغل الوظائف ومهارات الاستعداد لها.

٢٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أنشئت اللجنة الاستشارية لرفع الحد الأدنى للأجور المكونة من ١٧ عضواً على أساس الموافقة الصادرة عن حكومة الإقليم في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتنظر في الآثار المترتبة على رفع الحد الأدنى للأجور الذي ظل في حدود ٤ دولارات في الساعة منذ عام ١٩٩٩. وأوصت اللجنة برفع الحد الأدنى للأجور إلى ٦ دولارات في الساعة في تقريرها المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وقُدِّم التقرير إلى مجلس الجمعية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. واعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فإن الحد الأدنى للأجور هو ٦ دولارات في الساعة.

٢٥ - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل على أساس الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، أو الزواج من أحد أبناء

الإقليم فترة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو الإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية مدة ٢٠ سنة أو أكثر لشخص يُثبت حسن سيرته وسلوكه. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُنظر سنوياً في عدد الإعفاءات الممنوحة.

باء - التعليم

٢٦ - يسترشد النظام التعليمي في الإقليم بقانون التعليم لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته، بما في ذلك قانون التعليم (المعدل) لعام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التي يتضمنها هذا القانون التوجيه اللازم لنظام التعليم والجهات المعنية في ما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم المدارة في إطار هذا القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناءً على طلب الجمهور.

٢٧ - ويضم الإقليم ١٤ مدرسة ابتدائية عامة و ٤ مدارس ثانوية عامة، إضافة إلى مدرسة عامة واحدة لمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي ومركز تعليمي عام خاص بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ويوجد في الإقليم أيضاً عدد من المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة.

٢٨ - والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي للأطفال من سن الخامسة وحتى سن السابعة عشرة. ويوفّر التعليم العالي مجاناً لسكان جزر فرجن في الكلية الحكومية المحلية (إتش. إل. ستاوت كومونيوتي كوليدج)، الذي له فرعان في جزيرتي تورتولا وفيرجن غوردا. وتعاون الكلية أيضاً مع عدة جامعات خارج جزر فرجن توفر برامج بمستوى درجة بكالوريوس.

٢٩ - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يسدها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في إقليم بريطاني ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لفترة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. إضافة إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتعليمهم العالي أو المهني.

جيم - الصحة العامة

٣٠ - أنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام ٢٠٠٥، وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تتولى إدارة خدمات تقديم الرعاية الصحية العامة. وبدأ تطبيق التأمين

الصحي الوطني، الذي يوفر التغطية الشاملة لنفقات الرعاية الصحية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٣١ - وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، ما برح معدل الجريمة يتناقص في جزر فرجن البريطانية منذ عام ٢٠١٢، فقد انخفض معدل حالات السطو بنسبة ٥٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٦ مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥.

٣٢ - وخلال عام ٢٠١٦، واصلت المملكة المتحدة توفير التمويل لتغطية تكاليف مستشار لشؤون إنفاذ القانون موجود في ميامي، بالولايات المتحدة، يتولى تنسيق وإدارة وتيسير تقديم التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لبدء تطبيق التقنيات والمهارات الجديدة اللازمة لوكالات إنفاذ القانون بالإقليم. علاوةً على ذلك، كانت السفينتان HMS Mersey و RFA Wave Knight راسيتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام الدوريات البحرية الملكية شمال الأطلسي، الأولى في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه والثانية في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على التوالي، وذلك لضمان وجود بحري للمملكة المتحدة، وتقديم المساعدة الإنسانية، ودعم الإغاثة في حالات الكوارث وخدمات الاتصال خلال الأزمات في المنطقة طوال العام. وعملت أيضاً السفينتان مع قوات بحرية وأخرى تابعة لحرس السواحل في المنطقة على مكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. وخلال موسم الأعاصير، تظل سفينة أكبر تابعة للبحرية الملكية أو الأسطول الملكي على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم في توفير المساعدة الإنسانية والغوثية في الكوارث إلى أنغويلا، وبرمودا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر كايمان، ومونتسيرات، وجزر تركس وكايكوس.

هاء - حقوق الإنسان

٣٣ - جرى توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية والأوروبية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان لتشمل جزر فرجن البريطانية. ويكرس الفصل ٢ من دستور عام ٢٠٠٧ الحقوق والحريات الأساسية الخاصة بالفرد وينص على إنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان بموجب القانون. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد عُرض مجدداً على مجلس النواب في ٢٠١٦ مشروع قانون بعنوان "قانون اللجنة المعنية بحقوق الإنسان"، سبق أن عُرض عليه أصلاً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لغرض القراءة الأولى في المجلس. وتشمل بعض صلاحيات وواجبات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المقرر إنشاؤها تثقيف الجمهور بالحقوق والحريات المنصوص

عليها في دستور عام ٢٠٠٧ وبتلك المتصلة بالصكوك أو الأنشطة الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويواصل النظام القضائي النظر في المسائل المعروضة عليه على أساس وقوع انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

٣٤ - ووضعت أول سياسة وطنية للعدالة والمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١١ تحقيقاً لأهداف منها تثقيف الجمهور وتغيير مواقفه بشأن أدوار ومسؤوليات الجنسين، ووضع استراتيجيات جديدة للقضاء على العنف العائلي والأشكال الأخرى من العنف والتمييز الجنسانيين في الإقليم.

٣٥ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، اتفقت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك جزر فرجن البريطانية، على العمل معاً لإجراء استعراض للتحفظات على معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان تمهيداً لإعداد تقرير المملكة المتحدة المقرر أن يُقدم في عام ٢٠١٧، وذلك في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان. والتمت أيضاً بالعمل معاً على مواصلة تنمية قدرات مؤسسات حقوق الإنسان بتلك الأقاليم، حيثما أنشئت، وذلك تمشياً مع المعايير الدولية المنصوص عليها في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، وتعزيز فهم الالتزامات المشتركة بينهما فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

خامسا - البيئة

٣٦ - انضمت جزر فرجن البريطانية إلى عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف بينها اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن الإقليم، دأب، منذ عام ٢٠١٥، دأب على المشاركة بنشاط في مبادرات عالمية ومشاريع محددة بشأن التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك سن قانون الصندوق الاستثماري لتغير المناخ لعام ٢٠١٥، وفي الإدارة المستدامة للأراضي، وذلك في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٤، أقرت حكومة الإقليم تشريعاً يقضي بإنشاء محمية دائمة لسمك القرش في مياهها وحظر الصيد التجاري لجميع أنواع سمك القرش والشفنين البحري في جميع أنحاء منطقتها الاقتصادية الخالصة. وإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة

بالإدارة، أجريت مشاورات عامة في عام ٢٠١٤ لإنشاء ست مناطق ساحلية وبحرية محمية جديدة.

٣٨ - وفي البيان الذي اعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، في عام ٢٠١٦، اعترفت حكومة المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، بتأثير تغير المناخ في اقتصادات الأقاليم وهياكلها الأساسية ونظمها الإيكولوجية والمصالح الهامة لأقاليم ما وراء البحار في ما يبذله المجتمع الدولي من جهود للتصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره. وحكومة المملكة المتحدة ملتزمة بالتشاور مع حكومات الأقاليم بشأن مسألة سريان اتفاق باريس على الأقاليم. وأعادت تأكيد التزامها التام بالتشاور مع أقاليم ما وراء البحار قبل مشاركتها في المحافل الدولية المتعلقة بتغير المناخ وذلك لضمان مراعاة أولويات تلك الأقاليم وضمّنها في الوفود، عند الاقتضاء، مرحّبةً في الوقت نفسه بروابط تلك الأقاليم بالمنظمات الإقليمية والدولية.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٩ - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٤٠ - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية، والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة دول شرق الكاريبي وهو كذلك عضو مقترح في مصرف التنمية الكاريبي.

٤١ - ويشترك الإقليم سنويا في اجتماعات المجلس المشترك بين إقليمي جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تدارس المصالح والتحديات المشتركة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. ومن المواضيع التي تتناولها الاجتماعات إنفاذ القانون؛ واستعمال القوارب الترفيهية ورياضة الصيد، ومسائل بحرية أخرى؛ والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم.

٤٢ - ولما كان الإقليم من أقاليم المملكة المتحدة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فهو منتسب إلى الاتحاد الأوروبي من دون أن يكون جزءا منه. وفي الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، عام ٢٠١٦، أعربت المملكة المتحدة عن التزامها بإشراك جبل طارق والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار عند تحضير البلد للمفاوضات المتعلقة بمغادرته الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقا لعلاقتها الدستورية المختلفة مع المملكة المتحدة، لضمان مراعاة أولويات تلك الأقاليم.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٣ - يرد في الفرع الأول أعلاه موقف حكومة الإقليم من مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٤ - في الجلسة السابعة للجنة الرابعة، المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل إقليمًا بريطانيًا.

٤٥ - وأضاف قائلاً إن حكومة المملكة المتحدة، منذ أن نشرت كتابها الأبيض المعنون "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة" في حزيران/يونيه ٢٠١٢، تعمل عن كثب مع هذه الأقاليم على مواصلة تطوير هذه الشراكات. وذكر أنه خلال الاجتماعات السنوية التي يعقدها المجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، تستعرض المملكة المتحدة والأقاليم الاستراتيجية والالتزامات، وأنه في عام ٢٠١٥، أكدت المملكة المتحدة التزامها بالنهوض بشعوب الأقاليم وبمعاملتها العادلة وحمايتهم من التجاوزات، وأهمية تعزيز حقها في تقرير المصير. وأشار إلى أن المسؤولية الأساسية لحكومة بلده تتمثل في ضمان أمن الأقاليم وشعوبها وحكمها الرشيد.

٤٦ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الخامس للمجلس الوزاري المشترك المعني بأقاليم ما وراء البحار، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب وأقاليم ما وراء البحار. وأكدوا مرة أخرى أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. وأعربوا عن التزامهم باستكشاف السبل التي تمكن أقاليم ما وراء البحار من المحافظة على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة. وذكر أيضاً أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلب كل إقليم له سكان دائمون رفع اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا ما رغب الإقليم في ذلك. واتفقوا على أن الهيكل الأساسية لعلاقتها الدستورية هيكلية صحيحة - فقد نُقلت السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفقوا أيضاً على

ضرورة مواصلة مشاركتهم في تلك المسائل لضمان أن تحقق الترتيبات الدستورية المتوخى منها بفعالية تعزيزا للمصالح العليا للأقاليم والمملكة المتحدة.

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٤٧ - اتخذت الجمعية العامة، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، القرار ١١١/٧١ من دون تصويت، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها لعام ٢٠١٦ (A/71/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وفي ذلك القرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن البريطانية عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ودعت، في هذا الصدد، الدولة القائمة بالإدارة للقيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر عام ٢٠٠٧، وأكدت أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية، من أجل منح مسؤولية أكبر لحكومة الإقليم بهدف تطبيق الدستور تطبيقا فعالا ورفع مستويات التثقيف المتصل بالمسائل الدستورية؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر فرجن البريطانية ورغباته وأن تعزز فهمه لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن البريطانية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن البريطانية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ط) أكدت من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصادات الإقليم؛

(ي) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتحقيق مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام. بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذاً ضريبياً؛

(ك) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ل) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن البريطانية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.